



مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

ورشة عمل وطنية حول تحويلات العاملين في الخارج وتأثيرها على التنمية في لبنان



مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

نقاط البحث

- أ - حجم التحويلات
- ب - مصادر التحويلات
- ج - العوامل المساهمة في اجتذاب التحويلات وخصوصاً
الرأسمالية
- د- تأثيرات تحويلات العاملين في الخارج



مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

أ- حجم التحويلات

– قدر البنك الدولي ان تصل تحويلات المغتربين إلى لبنان إلى 7,67 مليارات دولار في 2014، أي بارتفاع بنسبة %1,6 عن 7,55 مليارات دولار في العام الماضي، ومقارنة بتحويلات مقدارها 6,92 مليارات دولار في 2012، و6,91 مليارات في 2011.

– يتمتع لبنان بنسبة مرتفعة من التحويلات نسبة إلى إجمالي الدخل الوطني، وهو يحتل المرتبة ١٨ عالمياً و١٢ بين الاقتصادات النامية حيال تحويلات المغتربين في العام ٢٠١٣. كذلك صنّف لبنان كثاني أكبر متلقّ لتحويلات المغتربين بين ١٦ دولة عربية وكثالث أكبر متلقّ لها بين ٤٦ دولة ذات دخل متوسط إلى مرتفع.



مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

– وسيسجل بذلك لبنان نسبة نمو الـ12 الأعلى بين الاقتصادات النامية الـ15 الأكثر تلقياً لتحويلات المغتربين هذه السنة، متقدماً على الهند (1,5%)، ومصر (0,9%)، وأوكرانيا (-6,9%). وفي المقارنة، من المتوقع أن ترتفع التحويلات إلى البلدان النامية بنسبة 5,1%، وتلك إلى الدول العربية بنسبة 2,4%، وتلك إلى الدول ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع (UMICs) بنسبة 6,2% في 2014.

– ووفق نتائج التقرير التي وردت في النشرة الأسبوعية لمجموعة بنك بيبيلوس Lebanon **this week**، فإن لبنان سيتلقى تحويلات أكثر من:

روسيا	7,33 مليارات دولار
وسري لانكا	7,2 مليارات دولار



مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

وأقل من:

بولندا	7,96 مليارات دولار
إيطاليا	8,22 مليارات دولار
إندونيسيا	8,35 مليارات دولار
أوكرانيا	(9 مليارات دولار)
مصر	(18 مليار دولار)
الصين	(64,1 مليار دولار)
المكسيك	(24,2 مليار دولار)

وستشكّل بذلك تحويلات المغتربين إلى لبنان 1,3% من إجمالي تحويلات المغتربين عالمياً في 2014، مقارنةً بنسبة 1,4% في 2013، و1,3% في 2012، و1,4% في 2011، و1,5% في 2010، و1,8% في 2009، و1,6% في 2008. بينما ستستحوذ على 1,7% من إجمالي تحويلات المغتربين إلى الاقتصادات النامية في هذه السنة، مقارنةً بنسبة 1,8% سجّلتها في 2013، و1,7% في 2012؛ كذلك، ستستحوذ هذه التحويلات على 15,2% من إجمالي تحويلات المغتربين إلى الدول العربية في 2014، مقارنةً بنسبة 15,3% سجّلتها في 2013، و14,1% في 2012. كذلك ستستحوذ على 4,7% من إجمالي تحويلات المغتربين إلى الدول ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع في 2014، مقارنةً بنسبة 4,9% سجّلتها في 2013، و4,7% في 2012.

– إضافةً إلى ذلك، تُقدّر تحويلات المغتربين إلى لبنان بما يوازي 16,2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2014، وهي النسبة المماثلة لتلك في جامايكا، والنسبة الأعلى عالمياً بعد طاجكستان 39,1% من الناتج المحلي. وكان إجمالي تحويلات المغتربين إلى لبنان قد وصل إلى ما يوازي 16,8% من الناتج المحلي الإجمالي في 2013 و16,1% من الناتج المحلي الإجمالي في 2012. وقدّر البنك الدولي حجم تحويلات المغتربين إلى الدول العربية بـ 50,46 مليار دولار للسنة الجارية، أي بما يوازي 2,1% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه السنة.

ب- مصادر التحويلات

- ما زال لبنان يجتذب الاموال من مختلف انحاء العالم اكان ذلك من خلال الانتشار اللبناني في العالم او حتى من المستثمرين العرب والخليجيين والاجانب. وتنعكس قيمة الاموال التي تجتذبها السوق اللبنانية على مستوى الودائع المصرفية التي ما برحت تواصل نمواً قوياً عاماً بعد عام.
- تشكل بلدان الخليج و إفريقيا المصدر الرئيسي لتحويلات المغتربين حيث يتواجد عدد كبير من المؤسسات التجارية والصناعية وغيرها.
- حسب دراسة قامت بها البروفيسور شوغيك كاسبريان على عينة عشوائية من 2000 أسرة معيشية على الاراضي اللبنانية تبين لها ان:
 - 55% من المهاجرين يقومون بتحويل الاموال الى لبنان منهم 25% بشكل متواصل.
 - 40% من الذين يرسلون هذه الاموال هم ابناء وبنات الاشخاص الذين تصل الاموال اليهم.

ج- العوامل المساهمة في اجتذاب التحويلات وخصوصاً الرأسمالية

- الفوائد المرتفعة نسبياً مقارنة مع الفوائد العالمية.
- الاستثمارات المنتجة عبر الشراكات والمشاريع المتعددة الجنسيات فهناك العديد من القطاعات التي تستقطب اهتمام المغتربين، وقد عمدوا إلى الاستثمار فيها ومنها العقار والخدمات والسياحة والقطاع المصرفي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. مع الإشارة إلى أن القطاعين العام والخاص في لبنان يدركان أهمية الدور الذي يقوم به المغتربون وجدوى هذه الاستثمارات، وقد سعوا إلى تأسيس العديد من الكيانات التي تربط المغتربين بوطنهم.
- السرية المصرفية.
- الثقة العالية بالقطاع المصرفي اللبناني الناجمة عن الركائز الأربعة التالية:

1- الركيزة الأولى: وضع أنظمة وقوانين فعالة لإعادة بناء الثقة في القطاع المالي و المصرفي.

- إصدار قانون تسهيل عمليات الاندماج والاستحواذ للبنوك مما أدى إلى اندماج أكثر من 24 مصرفاً وشراء فروع أربع مصارف و شطب أربع مصارف و تصفية ذاتية لمصرفين
- إعداد قواعد الإدارة الرشيدة للشركات وفقاً للمعايير الدولية
- إنشاء هيئة أسواق المال
- فرض متطلبات رأس المال ونسب السيولة (في الامتثال لاتفاقية بازل II، و مؤخرًا مع بازل III)
- تعميم حماية المستهلك رقم 124 المتعلق بشفافية واصول وشروط التسليف.
- إنشاء دائرة الإمتثال التعميم رقم 128 (وحدة التحقق AML - وحدة الامتثال القانوني)
- الحدود القصوى لمخاطر التسهيلات المصرفية التعميم رقم 48
- تعميم رقم 69 المتعلق بالعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية.

2- الركيزة الثانية: تثبيت سعر الصرف عنصر أساسي في استقرار القطاع المالي أدى إلى:

- الحفاظ على معدلات تضخم متدنية .
- الحفاظ على قطاع مصرفي مستقر.
- تعزيز إحتياطيات المصرف المركزي بالعملات الأجنبية.
- تعزيز مصداقية لبنان في أسواق رأس المال.

3- الركيزة الثالثة: تطوير البنية التحتية المالية لتحسين إدارة المخاطر من خلال:

- تطوير أنظمة الدفع التي تسهل عمليات تحويل الأموال و تساعد على إدارة السيولة
- إنشاء مصلحة العملاء المتخلفين عن الإيفاء
- تطوير المصلحة المركزية للمخاطر المصرفية، لتحسين الشفافية و تقييم المديونية وإعطاء معلومات سلبية وإيجابية عن الشركات و الأفراد
- توسيع الشبكة المصرفية من خلال الترخيص لفروع جديدة مما رفع عددها إلى حوالي ألف فرع في جميع المناطق اللبنانية بمعدل فرع واحد لكل 4000 شخص. كما بلغ عدد الوحدات التابعة للمصارف في الخارج في نهاية شهر حزيران 2014 حوالي /65/ وحدة، موزعة على الشكل التالي: 8 وحدات في سوريا ، 12 في قبرص، 5 في فرنسا، 5 في مصر، 4 في الأردن، 6 في العراق، 3 في السعودية، 2 في سويسرا، 2 في السودان، 3 في بريطانيا، 2 في قطر، 2 في أرمينيا، 1 في دولة الإمارات العربية، 2 في دولة تركيا، وحدة في كل من بيلا روسيا، البحرين، الجزائر، عُمان، كونغو، السنغال، استراليا، روسيا.
- مشروع قانون الضمانات العينية على الأموال المنقولة لتسهيل الاقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع التمويل للقروض الصغيرة.

4- الركيزة الرابعة: استخدام وسائل مبتكرة لتحفيز النمو و توسيع نطاق الدعم للوصول إلى كافة قطاعات الاقتصاد ، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة

- السماح للمصارف الاستفادة من الاحتياطات الإلزامية لتمويل القطاعات الإنتاجية و القطاع السكني.
- إنشاء مؤسسة كفالات لضمان القروض المتوسطة والصغيرة.
- دعم الفوائد للقروض الإنتاجية (صناعي –سياحي –زراعي –معلوماتية).
- قروض مباشرة بفوائد متدنية لتسهيل زيادة الإقراض.
- تمويل رأسمال الشركات الناشئة (Start-Ups & Incubators) و قد أسس المصرف المركزي صندوقاً بقيمة **400 مليون دولار** من أجل دعم الاستثمار في المشاريع الجديدة والحاضنات والجيل الجديد من الحاضنات. كما تؤسس كفالات صندوقاً جديداً بضمان القروض التي تُمنح للمشاريع المبتكرة، فضلاً عن عدد من الحاضنات ومسرّعات الأعمال التي وضعت برامج خاصة من أجل المساهمة في توجيه موارد المغتربين نحو لبنان، لاسيما الجيل الجديد من رجال الأعمال.
- دعم مؤسسات الإقراض الصغير – (Micro-Finance)

د-تأثيرات تحويلات العاملين في الخارج:

1. زيادة في الودائع تؤدي الى:

- سيولة مرتفعة في المصارف فقد بلغت ودائع الزبائن في نهاية شهر آب 2014 حوالي /149/ مليار دولار، أي بنسبة 331% من الناتج المحلي اللبناني، وقد شكلت ودائع الغير مقيمين نسبة 21% من تلك الودائع أي حوالي 30 مليار دولار أميركي.
- زيادة في موجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية وقد بلغ حجمها حوالي /35/ مليار دولار أميركي.
- انخفاض تكلفة تثبيت سعر الصرف
- السيولة الجاهزة للتسليف والبالغة حوالي 18.5 مليار دولار اميركي.

2. تمويل عجز الميزانية اللبنانية :

عبر ديون داخلية وديون خارجية التي تبلغ على التوالي 39.7 مليار دولار أميركي بالعملة الوطنية و 26.7 مليار دولار بالعملات الأجنبية. وتعتبر المصارف الدائن الأكبر للدولة اللبنانية اذا تبلغ اجمالي تسليفات المصارف التجارية للقطاع العام حوالي 58% من مجموع الدين العام.

3. تحريك عجلة الاقتصاد :

- انفاق عائلات المغتربين: حسب دراسة البروفيسور كاسبريان ان 66% من اللبنانيين الذين يتلقون الاموال من المغتربين يعتبرون هذه المساعدة ضرورية لحياتهم اليومية. حيث اكد 61% منهم بأنهم يصرفون من هذه الاموال على المواد الغذائية و 59% منهم على التكاليف السكنية.
- استثمارات ومشاريع جديدة.

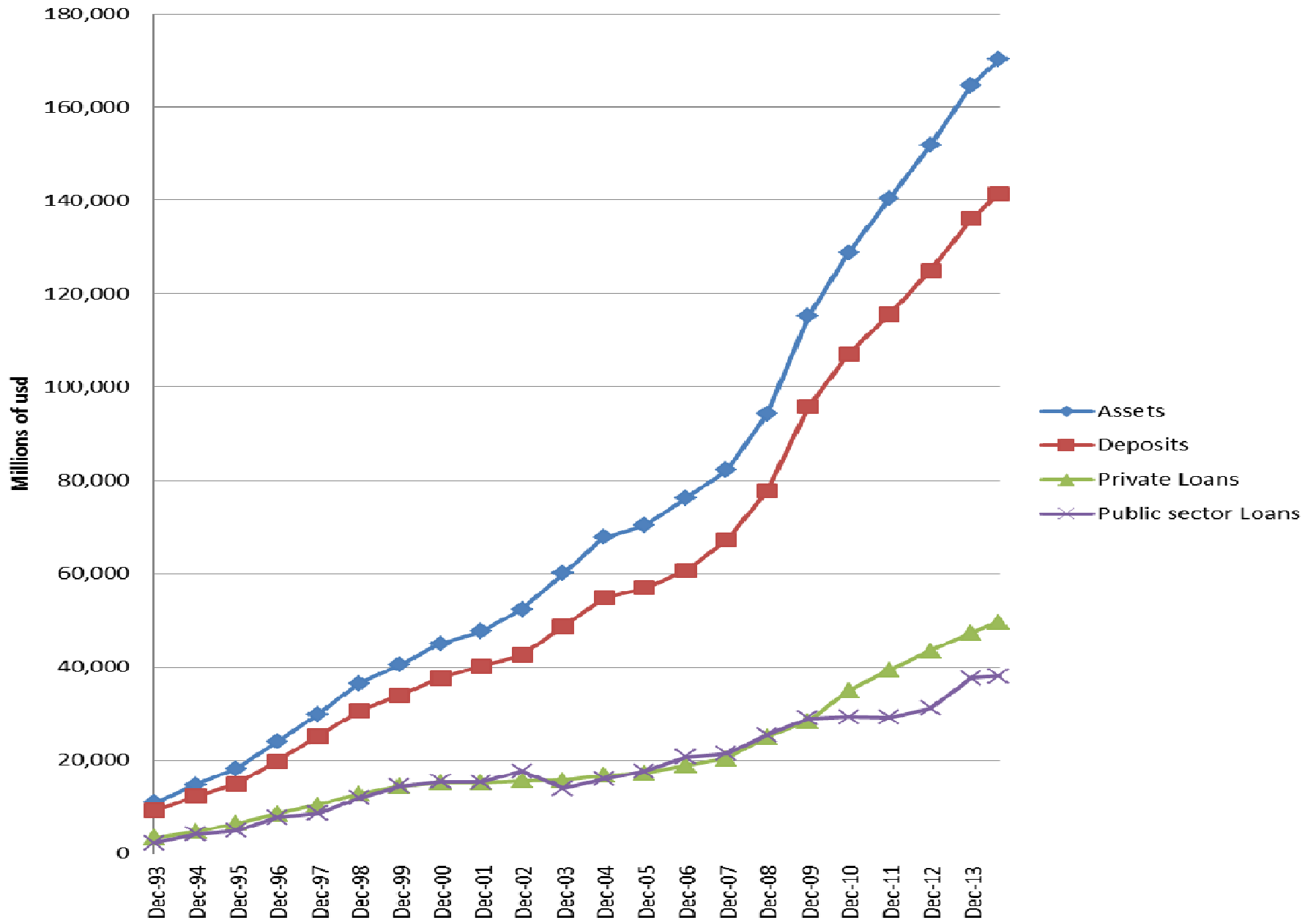
4. ميزان المدفوعات : امتصاص عجز الميزان التجاري.

5. توافر العملات الأجنبية بشكل مستمر مما يؤمن مرونة وثقة في الاعتمادات المستندية الصادرة عن المصارف اللبنانية واللازمة من اجل تأمين حاجة لبنان من الواردات والتي تبلغ حوالي 21 مليار دولار اميركي سنوياً أي أن الإحتياجات بالعملات الأجنبية (حوالي 35 مليار دولار) تغطي حوالي 22 شهراً من الإستيراد.

6. التأثير الاجتماعي:

- للتحاويل دور اقتصادي في المجتمع اللبناني وبالاخص دور اجتماعي نظرا" لضعف الخدمات الاجتماعية.
- ان التحاويل تشكل نسبة 40% من مدخول الاسر المستفيدين منها.
- تؤثر التحاويل الخارجية على تخفيض اللامساواة الاجتماعية داخل المجتمع.
- في 41.4% من الحالات ان الأسر الذين يتلقون التحاويل من المهجر يعتمدون نسبيا" على هذا الدعم لتأمين التكاليف المدرسية والاجتماعية.

Banking Sector growth



<i>in millions of USD</i>					
Dates	Dec-93	Dec-00	Dec-07	Dec-13	Aug-14
USD/LBP	1,711	1,508	1,508	1,508	1,508
Assets	10,993	45,034	82,228	164,766	170,277
Capital / Assets ratio	2.37%	6.45%	7.61%	8.62%	8.82%
Capital Accounts	260	2,903	6,259	14,198	15,013
Deposits	9,235	37,632	67,265	136,160	141,468
Dollarization (Deposits)	69.97%	66.88%	77.34%	66.13%	65.89%
Reserves @ BDL	839	4,863	19,795	54,730	60,260
Private Loans	3,447	15,241	20,418	47,365	49,724
Dollarization (Loans)	89.29%	87.42%	86.39%	76.54%	75.84%
NPL	24.83%	10.20%	9.22%	3.38%	3.16%
Loans(PV)/Assets	31.36%	33.84%	24.83%	28.75%	29.20%
Public sector Loans	2,346	15,437	21,501	37,656	38,022
Loans(PU)/Assets	21.34%	34.28%	26.15%	22.85%	22.33%
Profits	99	369	846	1640	1105
Profit/Assets	0.90%	0.82%	1.03%	1.00%	0.65%
Profit/Equity	38.08%	12.71%	13.52%	11.55%	7.36%
Housing Loans		556	1,322	8,532	9,308
Beneficiary	n/a	11,188	37,658	94,305	100,147
Loan/Beneficiary	n/a	0.050	0.035	0.090	0.093
Number of Clients @ Credit Registry	34,056	143,843	256,548	679,863	706,926
Number of Hit to Credit registry	16,244	58,627	125,679	269,005	166,447
Banks	79	69	65	71	71
Branches	549	753	847	985	995
Employees	13094	15,012	17,151	22,265	22,610
ATM	0	433	1,071	1,490	1,526
GDP	7,535	17,248	24,577	44,318	44,318